**الملك عبد الله الأول وتحديات بناء الدولة**

**أ.د خالد عليوي العرداوي**

**العراق-جامعة كربلاء**

**الملخص**

ان مرحلة التأسيس في حياة الدول، ليست كبقية المراحل اطلاقا، بل هي مرحلة بالغة الأهمية والدقة؛ لان الأخطاء فيها غير قابلة للإصلاح، لذا تحتاج الى قيادة فذة لديها العزم والحزم والرؤية البعيدة. والبحث في حياة الملك عبد الله الأول مهم جدا لانه الملك المؤسس للدولة الأردنية الحديثة، فالتحديات التي واجهها هذا الملك خلال مدة حكمه (1921-1951) سواء كانت تحديات خارجية ام داخلية كانت كبيرة ومعقدة، ولكن حكمته ساعدته على مواجهتها ببراعة ليقيم دولته على أسس متينة من الاستقرار والتطور، وسار على سياسته من جاء بعده من الملوك، وهي سياسة حكيمة لا يمكن التفريط بها؛ كونها حفظت للأردن شعبا ودولة مصالحهما، فبقيت تسير في طريق متصاعد نحو ترسيخ كيانها السياسي والحفاظ على حقوق وحريات مواطنيها. وعليه فان قراءة الظروف والتحديات التي واجهت بناء الدولة الأردنية الحديثة على يد مؤسسها الأول ضرورية جدا، فكثير من تحديات مرحلة التأسيس لا زالت مؤثرة في الوقت الحاضر، وتحتاج الى وعي عام للاستمرار بتذليلها.

الكلمات الدالة: الملك عبد الله الأول، الدولة، التأسيس.

**King Abdullah I and the challenges of state building**

**Prof. Dr. Khalid Oleiwi Al-Ardawi**

**Iraq-Kerbala University**

**Abstract**

The foundation stage in the life of states is not like the rest of the stages at all. Rather, it is a very important and accurate stage, because mistakes are irreparable, so you need an outstanding leadership that has determination, firmness and far-sightedness. Research on the life of King Abdullah I is very important because he is the founding king of the modern Jordanian state. The challenges that this king faced during his reign (1921-1951), whether external or internal challenges, were large and complex, but his wisdom helped him to confront them brilliantly to establish his state on solid foundations of stability and development, and the kings who came after him followed his policy, and it is a wise policy that cannot be neglected. As it preserved the interests of Jordan as a people and a state, it continued on an upward path towards consolidating its political entity and preserving the rights and freedoms of its citizens. Therefore, reading the circumstances and challenges that faced the building of the modern Jordanian state at the hands of its first founder is very necessary, as many of the challenges of the founding stage are still influential now, and need public awareness to continue to overcome them.

Keywords: King Abdullah I, the state, the establishment.

**المقدمة**

تشكل المراحل الأولى لبناء الدول أصعب المراحل وأكثرها تعقيدا سواء على مستوى بناء المجتمع وترسيخ منظومة القيم الصحيحة والمناسبة لإيجاد الشعور الفردي والجمعي بهوية الدولة الناشئة وحماية لحمتها الاجتماعية، وتعزيز سيادتها الوطنية ام على مستوى اقامة المؤسسات الدستورية وتحديد نمط العلاقات الداخلية والخارجية، ورسم مسار السياسات المستقبلية. لذا تحتاج مرحلة تأسيس الدول الى رجال افذاذ لديهم إدراك عميق بمستلزمات القيادة ولا تنقصهم الحكمة والبراعة والنظر البعيد، فهم بحكم دورهم ليسوا مجرد قادة عاديين، يعملون في ظروف طبيعية، بل هم آباء مؤسسون يتوقف عليهم ظهور دولهم وبقائها وفاعلية دورها السياسي.

ان الدول المحظوظة عبر التاريخ هي تلك التي ساقت لها الاقدار آباء مؤسسين يتحلون بالشروط اللازمة التي تجعل منهم قادة المرحلة المناسبين لقيادة مجتمعهم ودولهم نحو التقدم والتماسك والاستقرار، ومواجهة التحديات باقتدار للتغلب عليها، ومنعها من عرقلة مسيرة سيرورة وبزوغ نجم الدولة لتأخذ مكانها تحت الشمس.

وعليه، فان التطرق الى سيرة الملك عبد الله الأول ودوره التاريخي في ظهور المملكة الأردنية الهاشمية كدولة حديثة في مطلع القرن العشرين يحتم الإحاطة بالتحديات التي عاشها وتعامل معها هذا الملك، بصفته مؤسس الدولة الأول، وقائد زمامها في بحر متلاطم شديد الهياج، تلك التحديات التي لو لم يحسن التعامل معها لقادت الى نتائج خطيرة للغاية قد تجعل ظهور الدولة واستمرارها محل شك.

**مشكلة البحث:**

ان المشكلة الرئيسة التي يدور حولها هذا البحث هي تحديد طبيعة التحديات الخارجية والداخلية التي واجهتها الدولة الأردنية الحديثة في النصف الأول من القرن العشرين، والكيفية التي عالج بها مؤسسها الأول الملك عبد الله بن الحسين هذه التحديات بما تحلى به من حكمة وصفات قيادية موروثة ومكتسبة ليساعد دولته على الوقوف على قدميها والسير بها بثقة في طريق البناء والتقدم. ويتفرع من هذه المشكلة عدد من الأسئلة الفرعية لعل أبرزها:

- كيف كانت علاقة الدولة العثمانية بولاياتها العربية لاسيما مناطق شرق الأردن التي تشكلت منها المملكة الأردنية الهاشمية؟

- ما هو حال هذه المناطق في ظل اتفاقية سايكس بيكو وظروف ما بعد الحرب العالمية الأولى؟

- هل يمكن الاستفادة من سياسة الملك عبد الله بن الحسين في مواجهة تحديات مرحلة التأسيس في بناء الدولة الأردنية في النصف الأول من القرن الحادي والعشرين؟

**اهداف البحث:**

للبحث اهداف علمية تركز على تسليط الضوء على مرحلة تاريخية مهمة عاشتها المنطقة العربية عموما، والأردن بشكل خاص في النصف الأول من القرن العشرين، لاسيما وان الكثير من ظروف تلك المرحلة وتعقيداتها لا زالت تترك تأثيراتها سلبا ام إيجابا في دول المنطقة، لذا يحتاج القارئ العربي الى استعادة فهمها وادراكها كجزء مهم وحيوي من متطلبات وعيه بمرحلته الحاضرة، والادوار التي عليه القيام بها لتطوير انظمته الحياتية المختلفة، ولاسيما نظام الحكم للسير بثقة في بناء مرتكزات نهضته المستقبلية.

كما ان للبحث اهداف عملية تنصب على مساعدة المواطن والمسؤول في الأردن على الاستفادة من خبرته التاريخية الموروثة لمواجهة تحديات راهنة، حيث تمر منطقة الشرق الأوسط خصوصا، والعالم عموما بتطورات متلاحقة وسريعة تسبب الارباك في كثير من الأحيان، وتقود الى الفوضى عند إساءة تقديرها او تجاهلها. ان الخبرة الموروثة المرتكزة على سياسة حكيمة لا يمكن الاستغناء عنها، بل هي تجنب المواطن والمسؤول في الوقت نفسه عناء البحث عن سياسات ربما تكون غير مناسبة او لم تثبت التجربة صلاحيتها. ان الأردن اليوم استطاعت الحفاظ على وحدتها واستقرارها على الغم مما يحيط بها من تطورات، وهي تحتاج الى المواقف والسياسات الصحيحة للحفاظ على مكتسباتها، وتطوير المسار الديمقراطي لنظام حكمها.

**أهمية البحث:**

تنبع أهمية البحث من منطلقين: الأول تاريخي مرتبط بمرور الذكرى المئوية الأولى على تأسيس المملكة الأردنية الهاشمية، وهذا الحدث من المهم التركيز عليه من اجل اشباع الأجيال الحاضرة، لاسيما جيل الشباب بالقيم والمعاني المعززة لشعوره بهويته الوطنية، مما يضمن اعلاء شأن هذه الهوية الجامعة على غيرها من الهويات الفرعية الضيقة التي مع احترامها وتقديرها في حدود الدور الذي تلعبه، فان من غير المسموح به جعلها في مقام اعلى من الهوية الجامعة لما لذلك من نتائج وعواقب وخيمة على التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي. فضلا على ذلك، مرت المملكة في القرن الأول لها بمنعطفات وتطورات كثيرة تساعد معرفتها وتحليلها وإعادة النظر بها على تطوير الوعي السياسي للمجتمع والدولة، فتجارب التاريخ تترك الكثير من المواعظ والعبر التي من الضروري الاستفادة منها. اما المنطلق الثاني لأهمية هذا البحث فهو يرتبط بالتطورات السياسية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع والدولة في عالمنا العربي، حيث تبرز جملة من التحديات منها: مآلات المسار الديمقراطي في المنطقة، والحراك الاجتماعي المتسارع الذي يصل الى درجة الاحتكاك والتصادم بين دوله واجياله فيعيد تشكيل تصوراتهم عن العلاقة بين السلطة والشعب، وبين الانسان واخيه الانسان، بل وبين المواطن ودولته، معززا بما تحدثه التكنولوجيا والعلم من قفزات تتطلب تطويرا مستمرا لمناهج الحكم والتربية والتعليم وغيرها، ناهيك عن المشاكل الاقتصادية بجميع ابعادها. وهذا يعني ان أنظمة الحكم في المنطقة مقبلة على المزيد من التحديات، لذا هي بحاجة الى الاستفادة من موروثها فترسخ سياساته الحكيمة وتتجنب ما هو بحاجة الى تجنبه وعدم تكراره، وهذا الامر يجعل دراسة ما مرت به المملكة الأردنية الهاشمية من تحديات في مرحلة تأسيسها ضرورة لا غنى عنها لمواجهة ما هي مقبلة عليها في وقتها الحاضر، حيث تتشابه الظروف كثيرا بين المرحلتين، وربما تكون في مرحلتها الحاضرة أكثر تركيزا وبروزا.

**فرضية البحث:**

ان الفرضية التي ينطلق منها البحث هي ان قيادة الملك عبد الله الأول كانت مهمة جدا في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة الأردنية الحديثة، وان السياسة الحكيمة التي اتبعها هذا الملك في مواجهة التحديات التي اعترضته في مرحلة التأسيس لا زالت الأردن بحاجة اليها لتواصل مسيرة بناء الدولة وتطوير نظام الحكم فيها.

**منهجية البحث:**

تم الاعتماد في هذا البحث على منهج التحليل الوصفي ببعديه التاريخي والعام.

**حدود البحث:**

الحدود الزمانية: ان الحدود الزمانية للبحث هي النصف الأول من القرن العشرين، ولاسيما المدة التي حكم فيها الملك عبد الله الأول من سنة 1921 ولغاية 1951.

الحدود المكانية: تم التركيز في الحدود المكانية على الحدود السياسية الرسمية للدولة الأردنية الحديثة وهي الحدود الحالية المعترف بها دوليا.

**العرب والدولة العثمانية: علاقة متأزمة وطغيان غير مبرر**

لقد حكمت الدولة العثمانية بلدان المشرق العربي لأربعة قرون متواصلة، كان فيها العرب رعايا الدولة ومصدر مهم من مصادر قوتها، ولكن العقل السياسي الحاكم في الأستانة لم يدرك ذلك بشكل صحيح، بل ولم يفهم ضروراته، لذا وقعت السلطة العثمانية في سلسلة من الأخطاء التي جعلت علاقتها مع العرب تصل الى درجة القطيعة والثورة، ومنها: (مجموعة مؤلفين،2017، ص82-87)

**اولا-بروز الطورانية الفاشية.**

لقد استندت علاقة خضوع العرب الى الاتراك خلال أربعة قرون الى رابطة الدين، من خلال ما يسمى بمؤسسة الخلافة العثمانية، فالسلطان العثماني وعلى الرغم من كثير من المؤاخذات كان يزعم انه وريث الخلافة العباسية، وهو بموجب هذه الوراثة المزعومة خليفة المسلمين جميعا في دولته-تركا وعربا وغيرهم-وفي زمن يحكم الدين العلاقة بين البشر كان هذا الامر مفهوما، وربما منح الدولة شكلا من اشكال الرضا من قبل رعاياها. ولكن بعد حصول انقلاب جمعية الاتحاد والترقي في تركيا سنة 1908 وتولي الانقلابيين السلطة حدث تطور خطير تمثل ببروز النزعة الطورانية التركية ومحاولة فرضها على جميع مؤسسات وسكان الدولة، وهذه النزعة هي على ما يبدو شكل من اشكال المحاكاة والتأثر بالنزعات القومية ذات الطبيعة العنصرية في أوروبا. فذهبت القيادة العثمانية الجديدة بعد عزل السلطان العثماني وتولية سلطان بديل قريب من الانقلابيين الى تعميم النزعة الطورانية على رعاياها، لاسيما العرب، فبدأت محاولات تتريك دواوين الدولة ومؤسساتها ومراسلاتها، بحجة انها لغة الحاكمين التي يجب ان تسود، وتمت محاربة اللغة العربية، بل وترسيخ محاولات نسيانها والتخلي عنها، بحجة ان بقائها يمكن ان يكون محفزا للعرب في الثورة واستعادة مجد آبائهم واجدادهم. هذا الانقلاب في رابطة العلاقة بين العرب والترك من الرابطة الدينية الى الرابطة القومية الاستعلائية، جعل العلاقة بينهم لا تقوم على الندية والمشاركة، وانما على الخضوع والتبعية، بشكل اشبه ما تكون بعلاقة السيد بالعبد، وهي علاقة هجينة وبغيضة ومستفزة قادت بشكل طبيعي الى نفور العرب وبحثهم عن الفرصة المناسبة للثورة والمطالبة باستقلالهم.

**ثانيا-تهميش العرب.**

على الرغم من تشكيل العرب ثلثي سكان الدولة العثمانية، الا انهم كانوا عرضة للتهميش والحرمان من قبل حكامهم الاتراك، فيما يتعلق بتولي المناصب في العاصمة إستانبول وفي مناطقهم، وكذلك فيما يتعلق باستثمار مواردهم في تطوير هذه المناطق.

لقد تفاقم هذا الاقصاء والتهميش للعرب بشكل أكثر تركيزا خلال تولي الاتحاديين السلطة، لاسيما بعد اجتماع وزارة الحربية بالاستانة في 24 كانون الثاني-يناير 1914 والذي تقرر فيه تولي قيادة البلاد العربية من قبل الضباط الاتراك وابعاد الضباط العرب سواء بالإقالة ام بالنقل الى مناطق نائية في الدولة، وإلغاء الأحزاب العربية كلها، ومقاومة الحركات الإصلاحية العربية وتجريمها، حتى وصل الامر الى حوادث الاعدامات المفجعة التي قام بها جمال باشا السفاح لخيرة رجالات العرب في دمشق وبيروت سنتي 1915 و1916، والتي دفعت فيصل الأول( ملك سوريا و العراق فيما بعد) الى اطلاق صرخته المشهورة " طاب الموت يا عرب".

هذا الواقع السياسي الظالم القائم على التهميش والتخوين والتكميم والقتل، ترافق مع استنزاف مستمر لموارد البلاد العربية لمصلحة تركيا مع اهمال مستمر ومتعمد للبلاد العربية، فأصبحت الأخيرة غارقة في مآسي الجهل والأمية والفقر والتخلف وانتشار الاوبئة التي كانت تفتك بالناس فتكا وتجعلهم يعيشون أوضاعا بائسة خارجة عن معايير الحضارة الحديثة.

**ثالثا-تصرفات عثمانية غير حكيمة.**

من الأمور الخاطئة التي أقدمت عليها القيادة العثمانية في ظل الاتحاديين هي ظهور بعض التصرفات التي اساءت الى الدين او التغاضي عنها، سواء بتأثير نزعتهم الطورانية المتطرفة ام بتأثير ما قيل عنه انتماءهم الى الماسونية العالمية، فضلا عن التساهل مع الحركة الصهيونية وتوجهاتها المشبوهة في فلسطين، مما استفزت مشاعر رعاياها المسلمين، لاسيما العرب، وقاد فيما بعد الى مزيد من القطيعة معها وتهيئة الأرضية المناسبة للثورة عليها.

**رابعا-دخول الحرب العالمية الأولى.**

يقول المفكر الاستراتيجي الصيني سون أتزو في كتابه الرائع (فن الحرب) ما يلي: " لا يوجد في حياة الأمم ما هو أخطر من قرار شن الحرب. فالحرب لا تتوقف عند كونها ساحة للدم تزهق فيها أرواح الجنود، وانما هي جهد جماعي لكل أفراد المجتمع، ويمكن أن تحول بلاد بأكملها الى أراض يعمها الخراب والدمار. ومن هنا فلا يمكن ان نستهين بأي حال من الأحوال بتبعات الحرب، ومن ثم يجب أن نتريث قبل اتخاذ القرار بشأنها. ومن ثم فمعرفة فن الحرب ذو أهمية حيوية للدولة. فهي مسألة حياة أو موت، وبمثابة الطريق الى بر الأمان أو الى حيث الخراب، ولذا فالحرب دائما قضية تستحق البحث والتحري والتدقيق والتمحيص، ولا يمكن بأي حال من الأحوال تجاهلها أو الاستهانة بها" (أتزو،2010، ص73).

هذه المسألة المهمة في موضوع الحرب التي أشار اليها أتزو للأسف كانت-ولا زالت- لدى الكثير من القيادات العربية والإسلامية محل تجاهل وعدم عناية، لذا شهدنا في تاريخنا الحديث والمعاصر الكثير من قرارات الحرب غير المدروسة التي قادت الى خراب دول ومجتمعات بكاملها، ولعل واحدا من اغبى القرارات في موضوع بحثنا هو قرار السلطة العثمانية دخول الحرب العالمية الأولى الى جانب المانيا، متجاهلة كل الحقائق والنصائح التي اسديت اليها بعدم الاقدام على هذا القرار الخطير، وابرزها رسالة شريف مكة الشريف الحسين بن علي الى السلطان العثماني محمد رشاد، تلك الرسالة التي تنطوي على قدر مهم من النصيحة والقراءة الواعية لمجريات الاحداث المحلية والإقليمية والدولية، والتي ورد فيها: " تعلمون جلالتكم أن الحرب البلقانية قد انتهت على ما انتهت عليه، وأن الدولة الان في حاجة الى تجهيزات واستكمالات حربية لم تتم حتى الان، وأنه في الدخول الى جانب المانيا الخطر العظيم، حيث أسلحة الدولة كلها من المانيا وكذلك عتاد هذه الأسلحة، وان المعامل العثمانية لا تكفي لإمداد الجيوش بالعتاد اللازم، ولا تستطيع امدادها بما يمكن أن تخسره من مدافع وأنواع الأسلحة الأخرى، ثم ان الأقطار المترامية الى الجنوب من جسم الدولة كالبصرة واليمن والحجاز محوطة من كل ناحية بقوات مستعدة من الدول المعادية البحرية، وستصبح في أحرج المواقف، وربما اتكلت الدولة في الدفاع على حمية أهلها وهم ليسوا منظمين ولا مسلحين بالشكل الذي يستطيعون معه مقابلة جيوش أوروبا المنظمة، وعليه فاني استحلف جلالتكم بالله أن لا تدخلوا الحرب، وأن تعلموا بأنني اعتقد في كل من يرى الحرب الى جانب الالمان عدم التمييز أو الخيانة الكبرى"( مجموعة مؤلفين، 2017، ص115-116، طريف، 2017، ص48).

وعلى الرغم من هذه الرسالة الناصحة ذات الرؤية الاستراتيجية البعيدة، فان السلطة العثمانية دخلت بتهور الحرب الى جانب المانيا، فكان قرارها هذا كارثة حقيقية قادت الى تقطيع اوصالها، وتقاسم ممتلكاتها فيما بين الحلفاء المنتصرين.

لقد رسمت هذه الأخطاء الأربعة الرئيسة وغيرها مسار العلاقة بين الدولة العثمانية والعرب لوقت طويل، ولا زالت تأثيراتها ماثلة في الدراسات العربية وفي العواطف الكامنة لدى الشعوب العربية، وفعلت فعلها في رسم خارطة الشرق الأوسط العربي الحديث، ومنها ظهور الدولة الأردنية كنتيجة من النتائج المترتبة على الحرب العالمية الأولى. ولكن بروز هذه الدولة لم يكن أمرا يسيرا على الاطلاق، بل ستكتنفه تحديات جمة يحسب للملك عبد الله الأول قدرته المذهلة على تجاوزها وتذليلها، سواء في مرحلة ما قبل تأسيس الدولة ام في مرحلة التأسيس والتكوين.

**الملك عبد الله الأول والمهمة الصعبة**

كانت منطقة شرق الأردن والتي أصبحت فيما بعد تشكل جغرافية المملكة الأردنية الحديثة جزء مما يسمى بسوريا الطبيعية خلال العهد العثماني (1516-1918)، وقد عانت من الإهمال الكبير على مستوى الإدارة والامن والتعليم والزراعة والعمران، اذ اقتصر اهتمام السلطة العثمانية بها كونها جزء من الطريق الشامي للحج، وغالبا ما قامت هذه السلطة لتأمين هذا الطريق بشراء شيوخ البدو في المنطقة بالهبات والعطايا، فضلا على انشاء عدد من القلاع العسكرية لخدمة نفس الغرض، ولم تكن للبلاد وحدة إدارية واحدة تقودها وتضبط الأمن فيها( الكردي، 2019، ص17). وبعد انطلاق الثورة العربية الكبرى بقيادة الشريف الحسين بن علي كان لسكان شرق الأردن مشاركة فاعلة فيها على أمل ان يكونوا جزء من الدولة العربية المنشودة، ولكن بعد خسارة الملك فيصل الأول لعرش سوريا سنة 1920 على يد الفرنسيين وتطورات الوضع الدولي –آنذاك- وجدت المنطقة نفسها في فوضى عارمة ولا تعرف مصيرها، حتى قام اعيانها بإرسال رسالة الى الشريف الحسين بن علي في نفس السنة جاء فيها: " اننا لم نقم على قدم وساق، ولم نخض غمار الحرب الذي مر الا لنحرز الاستقلال العربي فنكون أمة عربية إسلامية حرة مستقلة تحت راية ملك عربي يمثل الامة العربية، ونحن نرفض كل سيطرة أجنبية رفضا باتا، ونطلب أن تكون بلادنا ملحقة للبلاد الحجازية" ( الكردي، 2019، ص97)فكان لهم ما أرادوا بقدوم الأمير عبد الله بن الحسين الى معان في خريف سنة 1920، ليبزغ الى وجود ما سمي في حينها بأمارة شرق الأردن سنة 1921.

لقد تحتم على الأمير عبد الله ان يواجه تحديات عديدة للنجاح في إدارة الامارة وتحويلها الى دولة قابلة للاستمرار والتطور، ويمكن الإشارة الى أبرز خمسة تحديات كانت تعترض طريقه: منها ما يرتبط بمرحلة ما قبل تأسيس الدولة، ومنها ما يرتبط بمرحلة ما بعد التأسيس.

**أولا-تحديات مرحلة ما قبل التأسيس**

يمكن الإشارة في هذه المرحلة الى تحديين رئيسين هما:

1-الوضع الدولي، حيث ان التمهيد لبزوغ نجم الدولة لم يكن يجري في ظروف دولية طبيعية، وانما كانت هناك حرب عالمية شديدة الوطئة، شارك العرب فيها بفاعلية على امل الخلاص من الظلم الذي عانوه تحت حكم العثمانيين، بإقامة الدولة العربية المستقلة الواحدة، بعد ان حصلوا على ضمانات بريطانية بهذا الخصوص من خلال ما سمي بمراسلات حسين-ماكماهون نظير ثورتهم على الاتراك ووقوفهم الى جانب الحلفاء. ولكن هذا المسار العربي الوحدوي تعرض للخيانة البريطانية والغربية من خلال ما يسمى باتفاقية سايكس بيكو سنة 1916، والتي ابرمتها سرا كل من بريطانيا وفرنسا لاقتسام المشرق العربي فيما بينهما بعد هزيمة العثمانيين وانتهاء الحرب، فكان العرب –حينها-يعيشون وضع الصدمة وهم يرون حلمهم الوحدوي الذي بذلوا من اجله دمائهم قد تبخر وضاع تحت حراب الاستعمارين الإنجليزي والفرنسي بظهور الحدود المصطنعة، وإخضاع البلاد العربية للانتداب الأجنبي، وتمزيق المجتمعات العربية ومحاربة تطلعاتها في الوحدة والاستقلال(طريف، 2017، ص67 وما بعدها).

ان التعامل مع هذا الوضع الدولي الشاذ لم يكن أمرا يسيرا على الاطلاق، بل ان النجاح في قراءة توازناته وادارتها لمصلحة انشاء دولة قابلة للحياة والتطور قد يبدو امرا بالغ الصعوبة، ولكن الملك عبد الله الاول نجح في هذه المهمة وذلل صعوبات الوضع الدولي ولم يجعلها تقف عائقا امام تشكيل الامارة وتحويلها فيما بعد الى مملكة.

2-وعد بلفور، وهو الوعد الذي قطعته بريطانيا لليهود الصهاينة بإنشاء وطن قومي لهم في فلسطين سنة 1917، ولا نريد في هذه الورقة الخوض في حيثيات وابعاد هذا الوعد، وظلمه للحقائق التاريخية المرتبطة بالأرض والسكان في فلسطين فقد افاضت فيها الكثير من الدراسات السابقة، ولكن ما يهمنا هنا هو ما اشارت اليه بعض الدراسات من ان حدود وعد بلفور لم تكن تقتصر على فلسطين وانما كانت تشمل شرقي الأردن –أيضا-بحيث تكون هذه المنطقة مكانا لاستيعاب الفلسطينيين بعد تهجيرهم من بلادهم(طريف، 2017، ص72).

وهذا الامر يبدو منطقيا جدا، لانه يقدم حلا استعماريا للخلاص من سكان فلسطين الأصليين الا ان جهود الملك عبد الله الأول حالت دون تحقيقه، وقدرته على القيام بذلك تشكل امرا لافتا للنظر في ظل تلك الظروف، مما يعكس مهارة وحنكة سياسية غاية في البراعة، ولا يبدو ذلك غريبا إذا ما تذكرنا انه كان يقوم بدور وزير الخارجية لوالده الشريف الحسين بن علي خلال مدة اندلاع الثورة العربية الكبرى.

**ثانيا-تحديات مرحلة التأسيس.**

لا تقتصر التحديات التي واجهها الملك عبد الله الأول على ما تم ذكره في مرحلة ما قبل التأسيس، بل ان تحديات مرحلة التأسيس لا تقل عنها صعوبة وتعقيدا، وهي على كثرتها الا أنه يمكن الإشارة الى ثلاثة تحديات ربما كانت أخطرها وأكثرها تأثيرا وهي:

1-تشكيل الجيش والمؤسسات الدستورية، اذ عندما وصل الأمير عبد الله بن الحسين الى معان سنة 1920 قابل وجهاء وشيوخ الأردن، وبعدها أمر بتشكيل نواة الجيش الأردني من الضباط والمراتب الذين جاءوا معه من الحجاز فكان له ذلك في سنة 1921، وقام بتسميته بالجيش العربي، وهي التسمية التي لازمت الجيش الاردني الى الوقت الحاضر، وذلك لانتماء افراده-آنذاك-الى كل البلاد العربية، فتجد فيه السوري والعراقي والحجازي وغيرهم.

ان البدء بتشكيل الجيش يعد امرا في مهما من جانبين: فمن جانب لا يمكن تأسيس دولة دون وجود قوة دفاع وطني قادرة، ولو بالحد الأدنى، على حمايتها وضبط النظام فيها. ومن جانب آخر وجود الجيش بحد ذاته هو عامل إيجابي في غرس الانضباط في مجتمع سمته الفوضى وعدم الاستقرار. وكانت مهمة استدامة الجيش وتطويره وزيادة اعداده والحفاظ على ولائه للدولة الناشئة مهمة ليست سهلة اطلاقا، إذا ما علمنا بمحدودية موارد هذه الدولة، وطبيعة مجتمعها صعب المراس الذي لم يعتاد على الإدارة المنظمة، فقد سبق لهذا المجتمع أن واجه بقوة السلاح محاولات العثمانيين في جمع السلاح وفرض الخدمة العسكرية عليه، ولعل ثورة الكرك المشهورة سنة 1915 من أبرز الأمثلة التي يمكن ضربها لهذا الموضوع.

وفي نفس السنة أي 1921 انطلقت عملية تشكيل المؤسسات الدستورية بتشكيل أول حكومة اردنية لم يكن بين وزرائها سوى وزير أردني واحد والبقية من سوريا والحجاز وفلسطين، وهو تأكيد على البعد العروبي لهذه الحكومة، ثم تم وضع القانون الاساس للبلاد سنة 1928 والذي قامت مرتكزاته على مبادئ الاخاء والمساواة، مع مراعاة نظام الكوتا البرلمانية لحفظ حقوق المسيحيين والبدو والشركس والشيشان، والذي تشكل على أساسه أول برلمان سنة 1929، وقد ترسخ هذا المسار أكثر في دستوري سنة 1947 و1952.

لقد ساعد هذا المسار المنتظم في تشكيل الجيش والمؤسسات الدستورية على تأكيد وجود الدولة ومنحها القدرة على إدارة شؤونها بنفسها ففرض على المستعمر البريطاني اعطاء أمارة شرق الاردن حقها في الاستقلال مع بقاء الانتداب سنة 1921، وبعد توقيع معاهدة صداقة بين الطرفين تم تغيير تسمية الامارة الى مملكة، والتي حصلت على حقها بالاستقلال سنة 1946 (الكردي، 2019، ص96).

2-تحدي الهوية، فمن الأمور التي لا يمكن القفز عليها من قبل أي قيادة عازمة على بناء دولة حديثة هو ترسيخ الهوية الوطنية لمواطنيها، لأن ذلك يشكل المرتكز الأساس للحفاظ على تماسك المجتمع وانتماءه وولائه لدولته. وعندما نتأمل الواقع الثقافي للمجتمع الأردني –آنذاك-نجده مجتمعا لم يعهد الانتماء لهوية وطنية جامعة، فقد كان منقسما الى فئتين متصارعتين هما: البدو والقرويين، وكانت القبائل البدوية تقوم بغزو بعضها بعضا من جهة، وغزو القرويين من جهة أخرى، حتى أن القرويين كانوا يدفعون ما يسمى بضريبة الخاوة لشيوخ محددين من البدو مقابل عدم الاعتداء عليهم وحمايتهم من اعتداء القبائل البدوية الأخرى. وإزاء هذا الواقع المتطرف، تجد أن المجتمع كان يعاني من الافتقار الى الأمن، وانتشار قطاع الطرق واللصوص، وقطع جسور المحبة والتعايش بين افراده(طريف،2017، ص72 وما بعده).

ان تحويل هذا المجتمع شديد الفردية والبدائية الى مجتمع خاضع لإدارة حكومية موحدة ومنتمي لهوية وطنية جامعة لا تعد مهمة سهلة على الاطلاق، بل كانت مهمة شاقة الفشل فيها لا يهدد وحدة المجتمع فحسب، بل يهدد وجود الدولة ومدى قدرتها على البقاء، لذا فان مواجهتها والتغلب عليها تعد من الحسنات المحسوبة لمؤسس الدولة الأول، وهي المهمة التي انشغل بها الملوك الذين جاءوا من بعده ونجحوا في التعامل معها، وتقتضي الحكمة الاستمرار بهذا المسار الصحيح حفاظا على الامن والاستقرار المستدام للأردن وشعبها.

3-ذكرنا سابقا ان الاتراك لم تكن تعنيهم مسألة تنمية البلاد العربية التي كانوا يحكمونها بقدر ما كان يعنيهم اخضاعها لحكمهم وامتصاص مواردها لصالحهم، وكان من مظاهر اهمالها هو عدم العناية بالتربية والتعليم فيها، وهذا الحال ينطبق على العراق وسوريا وفلسطين ...كما ينطبق على الأردن، لذا وصف أحد الكتاب حال هذه الاردن بقوله: " وغادر الاتراك بلادنا (الأردن) وفيها أربع مدارس ابتدائية للذكور، ومدرسة شبه اعدادية في الكرك، واستخدمت اللغة التركية للتدريس في البلاد العربية بهدف تتريك العرب وطمس هويتهم" (الكردي،2019، ص18-19). فيما وصف كاتب آخر الحال قبل العثمانيين وبعد تأسيس الدولة بقوله: سنة 1921 لم يكن في الأردن سوى 3 مدارس ابتدائية و23 مدرسة غير كاملة، وعدد المعلمين 59 بينهم 6 معلمات، ليصل عدد المدارس سنة 1946 الى 177 مدرسة، وعدد المدرسين الى 467 مدرسا(الكردي،2019، ص19).

من الأمور البديهية هو ان التعامل مع شعب متعلم أيسر كثيرا عند بناء دولة حديثة من التعامل مع شعب أمي في غالبيته العظمى، فأعداد المدارس والمعلمين المذكورة سنة 1921 كانت لعدد من السكان يتجاوز 230 ألف نسمة، مما يدل على حجم الإهمال والتردي الذي مارسته الإدارات العثمانية بحق سكان الأردن، لذا فان العمل على تعليم هذا الشعب في ظل موارد قليلة، ان لم تكن شحيحة تعد مهمة شاقة للغاية، وهي المهمة التي يبدو ان الملك عبد الله الأول نجح فيها الى حد كبير من خلال الأرقام أعلاه بعد عشرين سنة من تأسيس الدولة.

ان ذكر هذه التحديات الثلاث الرئيسة في مرحلة التأسيس لا يقلل من أهمية التحديات الأخرى المرتبطة بتطوير الزرعة والصناعة ومد شبكات الطرق والجسور والبنى التحتية لتقديم الخدمات للشعب، وإدارة مناطق البلاد وربطها ببعضها البعض، فضلا على التعامل مع قضايا السياسة الخارجية ذات الطبيعة الحساسة، والتي جرت احداثها في ظل ظروف دولية وإقليمية معقدة للغاية، ولكن النجاح في التحديات الأخيرة ما كان لينجح لولا النجاح في مجابهة التحديات الرئيسة وتذليل عقباتها.

**الخاتمة**

استطاع الملك المؤسس بحكمته وذكائه تحويل المستحيل الى حقيقية ماثلة، والبلاد غير المنتظمة والفاقدة للأمن والاستقرار الى دولة لها وجودها السياسي القانوني بين الدول، وكان لقدرته على مجابهة تحديات ما قبل وتحديات ما بعد التأسيس، وقراءته الواقعية للأحداث الدور الحاسم في الموضوع.

ان هذا المسار الذي سار عليه الملك المؤسس وسار عليه من جاء بعده من خلفائه حفظ للأردن شعبا ودولة مصالحهما، فبقيت تسير في طريق متصاعد نحو ترسيخ كيانها السياسي والحفاظ على حقوق وحريات مواطنيها، وهو المسار الذي سيساعدها على مزيد من التطور عندما تعزز أكثر ديمقراطيتها والانتقال بشعبها من مرحلة المواطنة الحقوقية الى مرحلة المواطنة الفعالة التي يكون فيها المواطن نفسه مواطنا مبادرا لا في حماية حقوقه وحرياته فحسب، بل –أيضا-في القيام بواجباته اتجاه دولته ومواطنيها.

لذا لا نرى في قراءة الظروف والتحديات التي واجهت بناء الدولة على يد مؤسسها الأول قراءة لماض مضى واندثر، وانما هي قراءة لحاضر ومستقبل بحاجة الى ان يأخذ فيه المسؤول والمواطن عبرة من ماضيه، فكثير من تحديات مرحلة التأسيس لا زالت مؤثرة في الوقت الحاضر، وتحتاج الى وعي عام للاستمرار بتذليلها، لاسيما مع بروز تيارات الأفكار المتطرفة والارهابية ذات النزعة التدميرية المعادية للدولة الحديثة، فتعزيز العلم والهوية الوطنية الجامعة وبناء مؤسسات حكومية كفوءة ومبادرة والواقعية في التعامل مع ملفات السياسية الداخلية والخارجية ...كلها أدوات مهمة للحفاظ على الدولة وابقائها في مسار التقدم والرقي.

فالأردن اليوم كما كانت بالأمس بحاجة الى الحكمة والذكاء لتعبر سفينتها الى بر الأمان في بحر متلاطم من الفتن والمخاطر والتهديدات المحيطة بها، وان عدم سقوطها في فخ الفوضى والعنف والخراب الذي سقط فيه بعض من جيرانها دليل على ان قيادتها وشعبها لديهما الادراك الكامل بما يجب عليهما القيام به لتحقيق مصالحهما العليا.

**قائمة المصادر المعتمدة:**

طريف، جورج (2017). جوانب من تاريخ الأردن وفلسطين خلال القرنين التاسع عشر والعشرين الميلاديين. الجزء الثاني. (ط1). وزارة الثقافة، عمان: الأردن.

اتزو، سون (2010). فن الحرب. (ط1). دار الكتاب العربي، دمشق: سوريا.

مجموعة مؤلفين (2017). الثورة العربية الكبرى: ثورة أمة في سبيل الحرية والنهضة. وزارة الثقافة، عمان: الأردن.

الكردي، محمد علي الصويركي (2019). شرقي الأردن والعهد الفيصلي 1918-1920. وزارة الثقافة، عمان: الأردن.